

عيادات إدمان الإنترنت والألعاب الإلكترونية في بلد يفتقد سرير المستشفى: أولويات مقلوبة في منظومة صحة منهكة



السبت 7 فبراير 2026 01:30 م

إعلان وزارة الصحة والسكان عن بدء تشغيل عيادات متخصصة لعلاج سوء استخدام وإدمان الإنترنت والألعاب الإلكترونية، ضمن مبادرة “صحتك سعادتك”，بيدو لأول وهلة خطوة عصرية لمحاربة تحولات العصر الرقمي، لكن تحت هذا الغلاف البراق، يثير سؤال أكثر قسوة: هل نحن أمام سياسة صحية جادة تعالج أوجاع المصريين الفعلية، أم أمام مشروع دعائي جديد يتهرب من مواجهة الانهيار الهادئ لمنظومة الرعاية الأساسية؟

في وقتٍ تتكدّس فيه أقسام الطوارئ، وتختفي التخصصات الدقيقة من المستشفيات الحكومية، ويتحول الطبيب المصري إلى “مهاجر إجباري” بحثاً عن أجر كريم واحترام مهني، تبدو عيادات “إدمان الإنترنت” أقرب إلى رفاهية متاخرة في بلد لم يوفر بعد أبسط حقوق المرضى في العلاج والدواء

إدمان الإنترنت عنوان جذاب يخفي عجز الدولة عن علاج الأمراض الحقيقة

تقديم وزارة الصحة المشروع بوصفه “استجابة علمية” لظاهرة إدمان الرقمنة، وتؤكد أن العيادات تستهدف جميع الفئات العمرية، وتعمل من خلال تشخيص مبكر، وتحديد “ساعات آمنة” لاستخدام الإنترنت، إلى جانب حملات توعية على الورق، تبدو الخطة متماسكة، لكن عند مقارنتها بواقع المستشفيات والوحدات الصحية، تتحول إلى علامة استفهام كبيرة حول أولويات الدولة

الدكتور أحمد فؤاد، أحد أطباء المجتمع المدني، يلخص المعضلة بوضوح حين يقول إنه “من غير المنطقي تشخيص موارد لعلاج الإدمان الرقمي بينما آلاف المرضى لا يجدون أطباء متخصصين في الأمراض المزمنة كالسكري والقلب”，في إشارة مباشرة إلى أن النظام الصحي يعاني من نزيف حاد في الكوادر، وهجرة جماعية للأطباء، وغياب بيئة عمل محترمة

المفارقة أن وزارة الصحة تتحدث عن “ساعات آمنة للإنترنت”， بينما لا تستطيع حتى الآن أن تضمن “ساعات آمنة على سرير المستشفى” لمريض يحتاج إلى جراح قلب، أو مريض فشل كلوي يبحث عن موعد غسيل منتظم، هنا تصبح عيادات إدمان الإنترنت أقرب إلى ترف تجاري، أو محاولة إلهاء المجتمع بعنوان جديد، بدلاً من مواجهة جذور الأزمة

مستشفيات بلا أطباء ووزارة تطارد أشباحاً رقمية

انتقادات الأطباء والنقابيين تكشف فجوة واسعة بين خطاب الوزارة وواقع الخدمة الطبية على الأرض، الدكتورة منى مينا، القيادية السابقة في نقابة الأطباء، تؤكد أن “الصحة النفسية مهمة، لكن المستشفيات تعاني نقصاً حاداً في الأطباء والمتخصصين، خصوصاً خارج القاهرة”， وتشدد على أن خدمات الرعاية الأساسية نفسها غير متوفرة بشكل كافٍ، وأن علاج الإدمان الرقمي لا يمكن أن يكون أولوية في ظل هذا الانهيار

الأرقام والتقارير تشير منذ سنوات إلى تدني عدد الأطباء المتاحين فعلياً في القطاع الحكومي مقارنة بالمعايير الدولية، مع تمرکز أغلبهم في العدن الكبri، وتراجع خطير في المحافظات والريف والمناطق النائية، هذا يعني عملياً أن مواطناً في قرية بمحافظة مهمنة قد لا يجد طبيب عظام أو قلب أو باطنة في مستشفاه المركزي، بينما تتحدث الوزارة بثقة عن “عيادات إدمان الإنترنت” و”برامج توعية رقمية”.

في مثل هذا السياق، تبدو الخطوة وكأنها مطاردة لأشباح رقمية في فضاء الإنترن特، بينما الجسد الحقيقي للمنظومة الصحية يتهاوى: عجز في الميزانيات، نقص في الأجهزة، تهالك في البنية التحتية، وأجور متدينة تدفع الأطباء إلى الهجرة أو الاستقالة^١ إن تحويل ملف "إدمان الإنترن特" إلى واجهة إعلامية للصحة النفسية قد يخفف الضغط الإعلامي مؤقتاً، لكنه لا يرد على سؤال أساسى: من يعالج ملايين المرضى الذين لا يجدون سريراً أو دواءً أو طبيباً؟

أزمة أولويات تكشف فلسفة إدارة الصحة: تلميع مبادرات وترك الجذور تنزف

ما طرحته الدكتور سامح الشرقاوى، أستاذ الصحة العامة، يضع الإصبع على جوهر المشكلة حين يشدد على أن تطوير الرعاية الصحية يتطلب أولاً الاستثمار في التخصصات الأساسية كأمراض القلب والسكري والسرطان، وبناء نظام تأمين صحي فؤاً، قبل التوسع في عيادات متخصصة^٢ بكلمات أخرى، ما يحدث ليس مجرد برنامج جديد، بل نموذج في "سوء ترتيب الأولويات."

بدلاً من أن تعلن الوزارة عن خطة واضحة لوقف نزيف هجرة الأطباء، وتحسين بيئة العمل والأجور، وضمان توزيع عادل للكوادر بين المحافظات، نراها تتجه إلى مشاريع يمكن الترويج لها إعلامياً بسهولة، لأنها جديدة و"مختلفة" ومرتبطة بعالم الإنترن特 الذي يلفت الأنظار^٣

هذا النمط لا يقتصر على ملف الصحة، بل ينسجم مع فلسفة إدارة عامة تعتمد على "المشروعات الجانبية اللامعة" بدلاً من إصلاح البنية الأساسية المنهارة^٤

الخطير في الأمر أن ملف الصحة النفسية نفسه، الذي تتذرع به الوزارة لتسوييق مبادرتها، يعاني من تهميش مزمن: عدد قليل من المتخصصين، ضعف في خدمات الدعم النفسي بالمستشفيات العامة، وغياب برنامج حقيقة لعلاج الاكتئاب والقلق والاضطرابات المرتبطة بالفقر والبطالة والقمع الاجتماعي^٥ في هذه البنية، التركيز على "إدمان الألعاب الإلكترونية" يبدو وكأنه احتزاز للصحة النفسية في سلوك فردي، وتجاهل للأسباب العميقية التي تسقى نفسية ملايين المصريين يومياً^٦

في النهاية، لا أحد ينكر أن الإدمان الرقمي مشكلة حقيقة تستحق العلاج والبحث والتوعية^٧ لكن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تكون على حساب أولويات أكثر إلحاناً، ولا يمكن أن تتحول إلى ستار يخفي أزمة شاملة في نظام الرعاية الصحية^٨ ما يحتاجه المصريون اليوم ليس عيادة جديدة تحمل اسمًا جذاباً، بل منظومة صحيحة تحترم إنسانهم، وتتوفر لهم طبيباً ودواءً وسريراً قبل أن تطلب منهم تقليل ساعاتهم أمام الشاشة^٩